بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون القانونية

وزارة الشئون القانونية

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(١٤٠)لسنة ٢٠٠٩م

بشأن تشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٠م

رئيس مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

وعلى القانون رقم(٨)لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته.

وعلى القرار الجمهوري رقم(٥٠)لسنة ٢٠٠٧م بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها وتعديلاته.

وبناءً على عرض وزير المالية.

// قـــــــرر //

مادة(١) تشكل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية ٢٠١٠م على النحو التالي:-

١. رئيس مجلس الوزراء	رئيساً.
٢. نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والامن وزير الادارة المحلية	عضوا
٣. نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية	
وزير التخطيط والتعاون الدولي	عضواً.
٤. نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية	عضواً.
٥. وزيـــــــر الماليـــة	عضواً.
٦. وزير الخدمة المدنية و التأمينات	عضوا
٧. وزير النفط والمعادن	عضوا
٨. وزير الصناعةوالتجارة	عضوا.
٩. محافظ البنك المركزي اليمني	عضوا
١٠. نائب وزير المالية	عضواً.
١١. نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات	عضوا.
١٢. امين عام رئاسة الوزراء	عضواً.
١٣. وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة	عضواً.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون القانونية

١٤. وكيل وزارة المالية لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة	عضوا.
١٥. وكيل وزارةالمالية لقطاع الوحدات الاقتصادية	عضواً
١٦. وكيل وزارة المالية لقطاع الايرادات	عضواً.
١٧. وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات المالية الخارجية	عضواً.
١٨. وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والاحصاء	عضوا
١٩. عميد المعهد المالي	عضوا.
٢٠. رئيس مصلحة الجمارك	عضوا.
٢١. رئيس مصلحة الضرائب	عضوا.
٢٢. وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية	عضواً
٢٣. وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشروعات	عضواً.
٢٤. وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التوقعات الاقتصادية	عضوا.
٢٥. وكيل وزارة الخدمة المدنيةو التأمينات لقطاع ادارة شئون الافراد	عضواً.
٢٦. وكيل وزارة الخدمة المدنيةو التأمينات لقطاع المعلومات والتخطيط	عضواً.
٢٧. وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع الخطط والموازنات المحلية	عضواً.
٢٨. وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع الموارد المالية المحلية	عضوا.

مادة(٢) تختص اللجنة العليا للموازنات العامة بما يلي:-

اولاً:- دراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام للموازنات العامة وكذا السقوف التأشيرية المتوقعة على مستوى وحدات السلطة المركزية والمحلية للسنة المالية ٢٠١٠م وكذا لعامي ٢٠١١م-٢٠١٢م في ضوء تقييمها للمؤشرات الاساسية للاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي ،ميزان المدفوعات، العرض النقدي ، التضخم....وغيرها) والتوقعات المتعلقة بها للسنوات ٢٠١٠م، ٢٠١١، ٢٠١٢م وفي ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة وبما يتفق مع ما يلي:-

١- خطة التنمية والتخفيف من الفقر.

٢- برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري.

٣- الموارد المالية المتاحة من كافة المصادر المحلية والخارجية .

٤- الالتزامات المالية القائمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون القانونية

وزارة الشئون القانونية
صورة طبق الأصل

٥- التقلبات السعرية في الاسواق العالمية.

ثانياً:- وضع الاسس العامة لإعداد مشاريع الموازنات التالية في ضوء الاطار العام للموازنات العامة والسقوف التاشيرية .

١- الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م وكذا تقديراتها لعامي ٢٠١١م، ٢٠١٢م متضمنة موازنات :-

أ- وحدات السلطة المركزية .

ب-وحدات السلطة المحلية .

وعلى ان تشمل هذه الموازنة تقديرات كافة الموارد المالية المتاحة محلياً وخارجياً مع تحديد الحد الاعلى لسقوف ابواب الاستخدامات العامة في ضوء هذه الموارد وذلك على مستوى الدولة (وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية).

٢- موازنات الوحدات الاقتصادية(عام ومختلط)وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١٠م شاملة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية واوجه انفاقها الجاري والراسمالي.

٣- برنامج التوظيفات الاستثمارية شاملاً كافة المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها المحلية والخارجية لقطاع الحكومة للسنوات المالية ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م وللقطاعين العام والمختلط والوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١٠م

٤- خطة القوى الوظيفية للدولة موزعة على :

أ- وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية للسنوات المالية ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م.

ب-الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) للسنة المالية ٢٠١٠م .

ج- الوحدات المستقلة والملحقة للسنة المالية ٢٠١٠م.

ثالثاً:-الدراسة والمناقشة للآتي في ضوء الدراسات التي تقوم بها وزارة المالية والاطار العام للموازنات العامة والسقوف التأشيرة :

١- مشاريع التقديرات للسنوات المالية ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م الخاصة بالموازنة العامة للدولة وموازنات وحدات السلطتين المركزية والمحلية ، وبرنامج التوظيفات